العلاقات السعودية الألمانية
في عهد الملك عبد العزيز

أ. د. هلموت مايشر
تلخيص وترجمة/ الأستاذ عبد السلام عبد المنعم



لم تحظ العلاقة السعودية ـ الألمانية إبّان عهد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بالتسجيل والتحليل الجديرة بها؛ إذ لم تتناول هذه العلاقة سوى فصول ثانوية في كتب تعالج موضوعات عن الرايخ الثالث الألماني والشرق العربي، أو هتلر والقضية الفلسطينية، أو ما كتب حول الامبريالية الألمانية في إنشاء خط حديد بغداد الجديد.

وعلى هذا فإن النصوص التاريخية المتعلقة بتحديد وتفسير مجال العلاقات السعودية الألمانية، عادة ما نجدها بعيدة عن البؤرة، هذا فيما يختص بالدائرة السعودية. كما أن المصادر والسجلات الوثائقية، أيضاً، قد تناولت الأحداث والسياسات بعيداً عن واقع محك الأحداث الخاصة بالسعودية.

ويمكن شرح هذه النتائج، إلى حد ما، على ضوء الحقيقة المعروفة التي تقول إن القضايا السياسية في الشرق الأوسط وفاعلية السياسة الخارجية قد استحوذتا على مناحي إقليمية أكبر ولكنها ذات نقاط بؤرية متباعدة. وفي الحالة هذه، فإنه بات من المؤكد أيضاً اعتبار أن العلاقة السعودية الألمانية برمتها قد وُجدت لفترة زمنية وجيزة في عهد جلالة الملك عبد العزيز ــ بيد أننا نجد مثلاً، معاهدة صداقة تتضمن شروطاً تجارية قد أبرمت في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦م،

مع العلم بأن كلا من المفاوضات وتبادل التصديقات قد أجرى في القاهرة في ٦ نوفمبر. هذا، غير أنه منذ ذلك الحين لم يُسمع سوى القليل عن هذه العلاقة حتى سنة ١٩٣٧م.

وهنا بوسعنا أن نقول أيضاً إن السنتين التاليتين لهذا التاريخ، كانتا حافلتين بما يمكن أن نطلق عليه في وقتنا الراهن التودد السعودي الألماني والذي تمخض عن إرساء قواعد التمثيل الديبلوماسي الألماني في جدة في شهر يناير سنة ١٩٣٩م، ذلك التمثيل الذي ما كادت تمر عليه سبعة أشهر حتى جُمِّد لمدة خمس عشرة سنة ليُستأنف ثانية في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤م. والفترة التي سنتناولها هنا في بحثنا هذا، هي تلك الفترة من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٣٩م.

١ ــ الشرق الأوسط ودوره في التجارة الألمانية والسياسة الخارجية في الثلاثينات :

يتفق المؤرخون بصورة واسعة على أن الملك عبد العزيز كان بارعاً، بل وذو مهارات خاصة في تكوين وموازنة العلاقات مع القوى الأخرى، وذلك بغية تأمين تأسيس الدولة السعودية.

ومن هذه الزاوية، بمقدورنا أن نَلْمَحَ روح علاقته المفاجئة والنشطة مع ألمانيا في أواخر الثلاثينات، والتي أخذت شكلها المنظم والمماثل لمحاولاته السابقة التي أنتهجها لكسب اعتراف واشنطن الديبلوماسي الكامل والتمثيل القنصلي. وهنا، قيل إن «الملك عبد العزيز قد وجه الأوامر بوقف شراء المركبات من أمريكا عن طريق الحكومة كنوع من الاحتجاج على رفض الولايات المتحدة إيفاد ممثل لها في جدة كاعتراف بحكومته». كان جلالة الملك مصراً إصراراً لا رجعة فيه على «أن يسبق العلم التبادل التجاري وليس العكس». وبهذا المعنى بدأت تُجري الاتصالات مع ألمانيا التي اعتبرت نفسها ــ قبيل استقرار السلطة في يد هتلر ــ كقوة ثالثة أخرى في الشرق الأوسط : في إيران وتركيا والعراق وأفغانستان.

وبطبيعة الحال، فإن الملك عبد العزيز لم يبن تصوراته بالضرورة، عن الدور الألماني في الشرق الأوسط، على تقييم مماثل للمصالح، ولا يمكن افتراض ذلك أيضاً من جانب رجالات الدولة في ألمانيا. لذا، ما الذي حدا بألمانيا بأن تعمل على اجتذابه نحوها ؟ وما الأدوار التي يمكن لألمانيا أن تقدمها له «كقوة ثالثة» ؟

في المجال التجاري:

تشير الإحصاءات التجارية الألمانية الرسمية خلال سنوات الحرب الكونية الثانية، أن بلدان الشرق الأوسط التي دخلت في علاقات تجارية مع ألمانيا انحصرت في تركيا ومصر وإيران وفلسطين (وفي سنة ١٩٣٧ دخلت أيضاً العراق وأفغانستان والسودان). وكانت التجارة مع أفغانستان والعراق والأردن وجزيرة العرب أي السعودية وعمان والكويت واليمن يطلق عليها، في العملية التجارية، «باقي آسيا».

وبشكل عام، فإنه منذ أوائل الثلاثينات فصاعداً، نرى أن العملية التجارية الألمانية في الشرق الأوسط استفادت من عاملين متحدين: أولهما السياسة المحلية لإيجاد وظائف، وثانيهما السياسة الشرق أو سطية الحقيقية في تطوير الاستيراد وتحديثه والتي تعتمد على تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية. وتدخل في إطار هذا المفهوم كل من تركيا ومصر وإيران والعراق. ووُضع كلّ من هذين العاملين بقصد التغلب على الآثار المحلية المترتبة على الانخفاض الاقتصادي العالمي وبناء اقتصاد قومي.

كانت المملكة العربية السعودية قد عانت بشكل ملموس وخطير، وإن لم يكن بشكل مباشر، من تلك الآثار الناجمة عن الفتور الاقتصادي إبّان تلك الفترة. وتمثل ذلك في الانخفاض الحاد في عدد الحجاج السنوي، مما تسبب عنه تدهور نسبة الدخول السنوية، الأمر الذي أقنع الملك عبد العزيز بأن على دولته الجديدة البحث عن مصادر تمويلية أكثر ثباتاً. ولا يحضرنا هنا سوى عدد قليل من الأرقام الإحصائية التي نعرضها بقصد الإيضاح. ففي عام ١٩٣٠م، كان عائد حكومتي الحجاز ونجد وملحقاتها يقدر بنحو ٧,٢٢٣,٧٠٠دولار، الذي كان لا يتجاوز الدخل العائد من الحج منه ٢,٩٢٠,٢٠٠ دولار. وقدرت نسبة الدخول العائدة من رسوم الجمارك وكافة رسوم الضرائب الأخرى بنحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثة ملايين دولار)، ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار، على التوالي ولأنه كان يقدر ما ينفقه كل حاج أثناء فترة مكوثه في الحجاز بمائتي دولار تقريباً، ولأن عدد الحجاج كان يبلغ في السنة نحو ١٠٠,٠٠٠ حاج فإن دخل الحكومة من ذلك كان يقدر بنحو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً.

وعلى أية حال، فإنه في أعقاب فترة الفتور الإقتصادي العالمي، هبط معدل عدد الحجاج السنوي من ١١٦,٠٠٠ في سنة ١٩٣٠م إلى ٢٠,٠٠٠ حاج فقط في عامي ١٩٣٣، ١٩٣٤م ثم أخذ يتزايد العدد حتى بلغ زهاء ٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٧م، ٤٨,٠٠٠ في عام ١٩٣٩م. وبات هذا التدهور الملموس في الدخول سنة تلو الأخرى ينذر بكارثة قد تُلحق بالدولة والمجتمع ككل. في الوقت الذي أصبحت فيه قوة الدولة الشرائية غير قادرة على مواجهة ما يقدر بنحو ١٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار من الواردات السنوية، والتي كانت تقدر نسبة السلع الغذائية الضرورية والمنسوجات منها بنحو ٧٠٪. ففي عام ١٩٣٢م قام الأمير فيصل، وزير الدولة للشئون الخارجية يومئذ، بإجراء زيارات لكافة العواصم الأوربية الهامة، كما تم عقد المفاوضات في لندن بقصد الحصول على قروض مالية.

وفي برلين، حيث وصل الأمير فيصل بن عبد العزيز في ٢١ مايو عن طريق روما، بيرن، باريس ولندن، عقدت الآمال على تحسين أواصر العلاقات التجارية وإقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين.

وخلال جولته في أوروبا، يبدو أنه قد تم مناقشة تأسيس بنك مركزي بمساهمة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر.

وفي نهاية المطاف، فإن الملك عبد العزيز لم يجد مخرجاً لتلك الأزمات الاقتصادية إلاّ عن طريق اللجوء إلى منح حق الامتياز لشركة الزيت بكاليفورنيا. هذا ولم تكن مبشرات العلاج العاجل لتظهر وتلوح في الأفق إلاّ بعد أن اشترط جلالته أن يتم الدفع نقداً.. وكانت تلك هي البداية.

ومما هو جدير بالذكر هنا، أن نقارن قصة نجاح أرامكو بالكفاءة الألمانية الناضبة في سياستها البترولية في العراق المجاور إبّان تلك الفترة ذاتها. ومن هنا، يتضح لنا أنه كانت لدى جلالة الملك عبد العزيز أسباب اقتصادية حملته على رفض العروض البترولية الألمانية الخاصة، مع أن ذلك ينطبق بالمثل على العملية التجارية. ففي عام ١٩٣٧م، اجتازت التجارة الألمانية سنوات الفتور الاقتصادي حتى بدأت تبلغ أوجها في عام ١٩٢٩م. وفي عام ١٩٣٨م شهدت العملية

التجارية بين البلدين طفرة مفاجئة جعلت الصادرات الألمانية للشرق الأوسط ترتفع بمعدل أسرع يفوق، في حقيقة الأمر، صادراتها الإجمالية.

٢ ـ انفصال ألمانيا عن تطور النفط في الشرق الأوسط:

بعض القيود الإقتصادية والنواحي السياسية:

منذ ظهور الآثار المأساوية المحلية التي أفرزها الفتور الاقتصادي العالمي في أوائل الثلاثينات، فقد اعتبر الملك عبد العزيز اكتشاف وتصدير البترول من المتطلبات المطلقة لتمويل الدولة وتطوير اقتصادها، كما قام، أيضاً، جلالته بمنح حق الامتياز لشركات تحظى بأسواقها المتزايدة والرابحة والتي لاتفرض عليه شروطاً سياسية. ومثالاً لذلك شركة «كاسوك» Casoc التي منحها جلالته حق الإمتياز في أوائل الثلاثينات. (شركة كاليفورنيا للنفط).

وبالمقارنة، واضعين في الحسبان هذين المعيارين، فإن أي شركة ألمانية أو أي شركة متعددة الجنسيات وتخضع لألمانيا في نظامها، كانت ستعتبر نفسها بالتأكيد، على الأقل، طرفاً منافساً في مثل هذا العطاء. ذلك لأن الرايخ الألماني الثالث، بالإضافة إلى إيطاليا واليابان، كان من أكثر الأسواق البترولية المبشرة في تلك الفترة، ومرجع ذلك يعزى إلى تفوقه في صناعة السيارات والطيران ومجال التسليح.

ورغم ذلك، وكما تكشف الإشاعات التي سادت إبّان تلك الفترة عن الدوافع الحقيقية وراء زيارة «جروبا» لجدة في أوائل الثلاثينات، فثمة سوء فهم فيما يتعلق بسياسة ألمانية البترولية في الثلاثينات ولسوء الحظ، فإن الدليل الوثائقي لتقييم الملك عبد العزيز لهذه السياسة غير متوفر لدينا. وهنا بمقدورنا أن نجزم أنه ما من شك في أن الحكومة البريطانية كانت تحيك الدسائس والفتن من أجل إفساد العملية التجارية الخاصة بالألمان.

والشيء الذي يبدو أنه غاب عن ذهن الكثيرين من المراقبين في ذلك الوقت، هو أنه منذ منتصف الثلاثينات، أي وقت شروع هتلر في إعلان الحرب، أصبح للبترول والوقود قيمتها الفائقة من الناحية الاستراتيجية، للدرجة التي حتمت عدم تركه عرضة للسقوط تحت أيدي

النفوذ الخارجي، ففي حالة نشوب حرب في أوروبا والبحر المتوسط مع بريطانيا كواحدة من الخصوم، فإن إمدادات النفط لألمانيا من الشرق الأوسط يصبح من غير الممكن الدفاع عنها. .

كان هذا هو مفهوم السياسة البترولية الألمانية السائد في أواخر الثلاثينات.

٣ ـ الازدواجية في صنع السياسة الخارجية الألمانية :

تسبب النظام الألماني المزدوج في صنع السياسة الخارجية بعد عام ١٩٣٣م في إيجاد أشكال من سوء التفاهم المتكرر إزاء الدوافع والأهداف الحقيقية المتصلة بعمل ألمانيا السياسي والديبلوماسي والدعائي في الشرق الأوسط. ثم جاء هتلر ليتولى السلطة في ألمانيا بالطرق الشرعية، ولكن بهدف تغيير الهيكل السياسي ككل .

في البداية، رأى هتلر أن يسمح لمكتب الخارجية الألماني بمواصلة أعماله نظراً للعجز الحاد في الكفاءات الشخصية بين رجالات حزبه لتعيينهم في هذا المضمار من جهة، ومن جهة أخرى لتأمين الثقة وإحراز الاعتراف الدولي .

لم يفتأ هتلر عن مواصلة جهوده في أن يأخذ الحزب الهتلري القومي مكانه تدريجياً ويبدأ في ممارسة الشئون الخارجية للدولة وأقام الحزب مكتب سياسته الخارجية برئاسة «روزنبرج».

فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وكما سنتناول بالشرح والتعليق في الفصل التالي، فإن السعودية تعرضت لتلك التجربة الألمانية في النظام المزدوج بطريقة خاصة، حيث كان على الملك عبد العزيز أن يتعامل مع فيرز ـ أوتو فون هينتج الذي كان مسئولاً عن دائرة الشرق الأوسط في مكتب خارجية برلين وكذلك فريتز جروبا Fritz Grobba السفير الألماني في بغداد، الذي عيّن بعد ذلك كمبعوث في جدة، والذي كان مفتوناً بالفرص الجديدة التي كان من شأنها أن تعطي مزيداً من التقدم للسياسة الألمانية في الشرق الأوسط .

(٢) «المرحلة الساخنة» في المفاوضات السعودية الألمانية الخاصة بشراء الأسلحة وإقامة علاقات ديبلوماسية في أواخر الثلاثينات :

في فترة قبيل دخول الثلاثينات، وبالتحديد في خريف عام ١٩٢٩م، وقبل تبادل التصديق

الخاص باتفاقية الصداقة السعودية ـ الألمانية في القاهرة بفترة وجيزة، نقلت الصحف خبراً مفاده أن مجموعة من المدربين العسكريين الألمان قد يوفدون لمساعدة الملك عبد العزيز في بناء جيش حديث. وقبل ذلك بعام واحد، وبالتحديد في مارس سنة ١٩٢٨م، سرت إشاعات عن شحن ذخائر ومعدات حربية من «كيل» الميناء Kiel الألماني إلى جدة. ولو ساند هذا الزعم أي أساس من الصحة، فمعنى ذلك أن المفاوضات الأخيرة التي أجراها الملك عبد العزيز إنما تمت من أجل الصالح العام لتدعيم قوة دولته.

١ ـ مجرى الأحداث:

قد يكون من الممكن تعقب التاريخ الحقيقي لبدء المباحثات الألمانية ـ السعودية حول موضوع الأسلحة، والتي يرجعها بعض المؤرخين إلى تاريخ انعقاد اللجنة المفوّضة بتقسيم فلسطين برئاسة «بيل» Peel التابعة للحكومة البريطانية وقد مارست هذه اللجنة أعمالها في شهر يونية سنة ١٩٣٧م. هذا بينما يرجعها آخرون إلى شهر فبراير من العام نفسه، مشيرين لذلك بمصادر من مكتب الوثائق الخارجية الألمانية.

وطبقاً لما ورد على لسان الملحق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في برلين، فإن القائد «ترومان سميث» والذي يعد واحداً من الشخصيات البارزة في مجال التجارة الخارجية لصناعة الأسلحة الألمانية قد أوضح له أنه «خلال الأشهر الأخيرة فإن المراقبين الأوربيين قد لاحظوا اهتماماً مفاجئاً وظاهراً في عملية تسليح بلاد الشرق الأدنى. هذا كما أن تركيا قد استمرت لسنوات عديدة كمشتر ثابت للأسلحة الألمانية.

علاوة على ذلك، نجد أن كلاًّ من أفغانستان وإيران والعراق والحجاز في الوقت ذاته قد قررت تحديث تسليح بلادها بدرجة مدهشة، لدرجة أنه لم يكد يمر أسبوعان دون أن نجد لجنة جديدة مفوضة من إحدى هذه البلاد تظهر في برلين. ففي تقرير سابق، وبالتحديد في ٢٥ مايو ١٩٣٧م، وأثناء العرض الذي أقامه مصنع رينميتال للأسلحة الألمانية، ألمح الملحق نفسه أنه كان من بين الحضور ممثلين عن الحجاز. كما أوردت الصحف في ذلك الوقت روايات مماثلة عن تحديث الجيش العربي السعودي. وطبقاً للتقارير نفسها تأسست وزارة الدفاع تحت التوجيه

المؤقت لمستشار الملك عبد العزيز المالي عبدالله السليمان .

ومن وجهة النظر الألمانية، رأى المسئولون الألمان، لأول وهلة، أن الإتجاهات السعودية نحو ألمانيا بدت أقل حركة، ففي الخامس من نوفمبر سنة ١٩٣٧م، عقد الدكتور فريتز جروبا، المبعوث الألماني في بغداد، اجتماعاً مع الشيخ يوسف ياسين، سكرتير الملك الخاص. ومع أن المشكلة الفلسطينية قد غطيت أثناء المباحثات، إلاّ أن النواحي العسكرية للثورة في فلسطين وطلبات الأسلحة لم تثر خلال الأجتماع. وبدلاً من ذلك، أخذ يوسف ياسين يؤكد على جروبا أهمية إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية بين البلدين، كما نقل رغبة الملك عبد العزيز المجددة في أن يرى مبعوثاً سياسياً يتم إعتماده في جدة ويكون هناك تبادل في وجهات النظر في المسائل ذات الإهتمام المشترك.

علاوة على ذلك، فإن الدلائل الوثائقية أفادت بأن المسئولين في إدارة السياسة الخارجية للحزب النازي، حاولوا من جانبهم التأثير على الوسطاء العرب.

يبدو أن هذه العوامل كان لها دورها في إيجاد حلقة إتصال بين إدارة السياسة الخارجية في الحزب النازي وبين بعض رجالات الملك عبد العزيز البارزين من أمثال طبيب جلالته الخاص مدحت شيخ الأرض أو خالد القرقني. وقد أثار الأول سؤالين هامين خلال زيارته لبرلين في خريف سنة ١٩٣٧م. ويختص السؤال الأول بما إذا كانت الحملة النازية المضادة للسامية تستهدف العرب بالمثل. أما السؤال الثاني فكان يتعلق بطلب بتسليم أسلحة إلى العربية السعودية. أما فيما يتعلق بالموضوع الأول، فيمكن إيعاز قلق الملك عبد العزيز إزاء ذلك إلى ماقامت به الدعاية البريطانية من دور في هذا الصدد. وربما كانت مناقشة الموضوع الثاني استمراراً لمحادثات بغداد سنة ١٩٣٧م. وهنا يلزم التنويه إلى أن ازدواجية السياسة الخارجية الألمانية قد لعبت دوراً في ذلك، الأثر الذي جعل جلالة الملك عبد العزيز يبدي اهتمامه بذلك التأخير في العلاقة. فعندما وصل خالد القرقني، وزير التجارة السعودي، إلى برلين في يناير سنة ١٩٣٨م فإننا نجده لم يتفاوض في موضوع تكثيف التعاون التجاري والاقتصادي فحسب، ولكنه أيضاً حاول دفع مسألة الحصول على أسلحة مشتملة على ٢٠,٠٠٠ بندقية وإنشاء مصنع خرطوش للبنادق .

وفي واقع الأمر، فإن اتفاقية صفقة الأسلحة، على مايبدو، كانت الغرض الأساسي لمهمة القرقني، رغم أن تلك الجهود لم تؤت ثمارها. وبات من الواضح أن مسألة التوسع في العلاقات التجارية وبخاصة ما يتعلق بصفقات السلاح كان يتطلب إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية حتى يمكن ترتيب القروض الحكومية لتمويلها.

وحقيقة فقد اشترط جلالة الملك عبد العزيز، ببعد نظره المميّز واستشرافه العملي في حل المشكلات، هذا المطلب مراراً وتكراراً، بيد أنه قوبل بمكتب الخارجية الألماني الذي كان معارضاً له.

وبصفة أساسية، وكما أظهر سجل الإتجاهات الألمانية ـ السعودية، فإن قضايا العلاقات الديبلوماسية الرسمية وصفقة الأسلحة لم يكونا متصلين بشكل ضروري، ذلك أنه عندما زار وزير الدولة للشئون الخارجية بالنيابة، فؤاد حمزة برلين في أواخر أغسطس سنة ١٩٣٨م كان لزاماً عليه أن ينقل ذلك إلى «ڤون هونتج» مع أن الغرض من مهمته الحقيقية ظل محل تكهنات.

وأخيراً، وعند نهاية عام ١٩٣٨م، وخلال مجرى المحادثات والمفاوضات التي تلت اعتماد أوراق الدكتور جروبا، كمبعوث ألماني في جدة، بدأ يتراءى للعيان أن مكتب الخارجية الألمانية طلب من المملكة العربية السعودية ثمناً سياسياً لذلك، بيد أن جلالة الملك عبد العزيز كان أفطن من أن يوافق على ذلك دون تحفظات.

ولفهم ما تضمنته المفاوضات ولتقييم وتحديد أهدافها الحقيقية ونتائجها، فإن إعادة بناء التعرجات الدبلوماسية كان لايكفي؛ فثمة ضوء يجب أن يلقى على المحيط الاقليمي والدولي للسياسة الحاضرة واعتبارات الأمان فيما يختص بالملك عبد العزيز والسياسة الألمانية حيال الشرق الأوسط.

٢) المخاطر القائمة وقتها:

أ ـ في الجانب السعودي:

في عام ١٩٣٠م، واجهت حنكة الملك عبد العزيز في إدارة شئون دولته تحدياً يؤول سببه

إلى بعض المعضلات المحلية التي كان من بينها مشكلات الحدود، وكذلك التغيّرات في القوى المحركة الاقليمية. واستلزم ذلك الأمر، علاوة على المهارات الديبلوماسية الاستثنائية والمرونة قوة رادعة يعتمد عليها مثل القوة المسلحة للدولة.

كما أن العلاقات السعودية مع البحرين والكويت ولاسيما في المجال التجاري، تطلبت أيضاً فحصاً شاملاً. وكان للإشاعات المتعلقة بالمحاولات البريطانية الرامية إلى تشكيل تحالف بين بعض إمارات الخليج، دورها في تحريك دافع الإهتمامات السعودية الخاصة بحدودها الشرقية. وبينما نجد أن مثل هذه المسائل قد تصنع السياسة السعودية في الجانب الدفاعي، فإن أعمالاً أخرى كانت تتطلب من الرياض سياسة أكثر تقدماً، إذ كان عليها أن تتبوأ قيادة العالم الإسلامي بما أوتيت من شرعية الحفاظ على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. ولم تستطع المملكة العربية السعودية أن تنأى بنفسها عن مساندة الكفاح المصري من أجل الاستقلال (١٩٣٦م) ولا عن مساندة الكفاح من أجل فلسطين والقدس.

ب ـ في الجانب الألماني:

كان عام ١٩٣٧م بمثابة الحد الفاصل للسياسة الألمانية الخارجية، مع أن خطة «بيل» Peel في تقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧م أثارت اهتماماً لدى الدوائر السياسية الألمانية في برلين، إلّا أنها لم تمس صميم السياسة الألمانية الخارجية. أما فيما يتعلق بأهم الأحداث التي شهدها عام ١٩٣٧م فكان أولها ما أحرزته ألمانيا من وعي ذاتي في تبوء وضع لا يستهان به بين القوى العالمية داخل نظام دولي كان آخذاً في التفكك السريع، ولم يكن هذا الوضع ليتوافق وبصفة أساسية مع المصالح البريطانية.

كان غزو اليابان لشمال الصين، وداخل منغوليا، ثم فشل مهمة هاليفاكس Halifax في ألمانيا بغية التوصل لسياسات مشتركة في وسط وجنوب شرق أوروبا ثم تطور الحرب الأهلية في أسبانيا، كان لكل هذه الأحداث إضافة إلى نجاحات ألمانيا سنة ١٩٣٦م والتي تمثلت في التخلص من القيود المتبقية من نظام معاهدة فرساي، أثرها البين في وضع بريطانيا الأمبريالية دولياً في موقف الدفاع.

أما العنصر الأساسي الثاني في واقع الأمر، والذي جعل من عام ١٩٣٧م عاماً له أهميته هو أن إعادة التسليح الألماني قد بلغ أقصى طاقته الإنتاجية ثم إن عملية تحويل الإقتصاد إلى استعداد عسكري أدت إلى مشكلات عويصة في النقد الأجنبي ونقص في الواردات من المواد الخام .

لهذا كانت السياسات الجديدة في إدعاء «المجال الحيوي» في شرق أوربا، وإرهاق محيط الاكتفاء الذاتي الإقتصادي والتي رأت ضرورة جعل ألمانيا مستقلة عن السوق العالمي، ولهذا أيضاً كانت زيادة تجارة المقايضة مع تركيا وإيران .

من هنا كانت الحرب هي الوسيلة الشرعية في نهج هذه السياسة؛ ذلك لأن نهج هذه السياسة بعينها كان من شأنه حماية وصون الكفاءة الحربية. وعلى عكس هذا الأساس يجب أن يتم تقييم مغامرات ألمانيا التجارية في الشرق الأوسط، ولاسيما فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية؛ ذلك لأن هتلر في عام ١٩٣٧م قد وقع في صدام مع سياسة بريطانيا الخارجية، الأمر الذي حدا به إلى التسليم بأن فكرة الحرب لا مفر منها. هذا، وبينما كان هتلر ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على اعتبارها موضعاً استراتيجياً ثانوياً يمكن توجيهه عن طريق الحليف الإيطالي، فإن صنع السياسة الخارجية الألمانية لم تكن، مع ذلك، معفاة من حماية المصالح القومية .

وعلى أساس هذه النقطة الحاسمة ارتكز النظام الألماني المزدوج في صنع السياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط وفي المملكة العربية السعودية واعتقدت إدارة السياسة الخارجية في الحزب النازي أن بوسعها قيادة تيارات القومية العربية، كما اعتقدت أيضاً أنه بات ميسوراً لها اجتثاث جذور الأمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط عن طريق إرسال الأسلحة إلى العراق وفلسطين وسوريا .

ولذا، فإن تقدير ڤون هينتج لمهمة فؤاد حمزة في برلين في أغسطس عام ١٩٣٧م جاء ليؤكد توافقاً في الفكر. وأكد نائب وزير الخارجية السعودية على المغزى السياسي للقيودات التي مارستها القوة البريطانية في الشرق على ديبلوماسية الملك عبد العزيز .

وكانت ملاحظة فون هينتج الشخصية التي تقول: «هنا أمامنا رجل، رجل عاقل وقور، رجل لا يأخذ بالنواحي اللحظية، والذي قد تكون له أهميته الحاسمة في القريب العاجل بالنسبة لنا» وهذا يكشف لنا في الحقيقة الحد الذي بلغه انقسام الرأي الألماني حيال سياسته في الشرق الأوسط.

ومع المعاقل التجارية المحصنة في تركيا وإيران، فإن القوة البريطانية، وشرايين المواصلات الامبريالية في الشرق الأوسط يمكن احتواءها عن طريق السعودية التي التزمت الحياد، والتي يمكن اتجاهها، حالة اندلاع حرب عظمى، إلى ألمانيا وذلك على سبيل نهج «حياد إيجابي».

وهذا في حقيقة الأمر كان الثمن السياسي الذي عمدت ألمانيا من خلاله لعقد صفقة أسلحة مع الملك عبد العزيز.

٣ ـ القيودات والنتائج :

لقد بلغت المفاوضات السعودية الألمانية في مجال التعاون الوثيق مرحلتها الحاسمة في النصف الأول من عام ١٩٣٩م حيث بدأت المحادثات التحضيرية في شهر فبراير بمناسبة زيارة الدكتور جروبا الأولى لجدة.

وكان اعتماد السفير الألماني في العراق كسفير لبرلين في جدة يعد نجاحاً ديبلوماسياً لألمانيا.

انحصرت لقاءات جروبا مع يوسف ياسين في ثلاثة اجتماعات ومقابلتين مع جلالة الملك عبد العزيز، وأوضحت التقارير المطوّلة التي أرسلها المبعوث الألماني إلى بلاده رأي الملك عبد العزيز ومستشاريه، الذين أعربوا عن استيائهم الشديد إزاء غطرسة وصلف بريطانيا في حضرموت، وعمان، وفلسطين، وكذلك حول قضية الاسكندرية. ولم ير جلالته خياراً آخر غير مسايرة تلك القوة التي كانت تحاصر أيضاً حدود المملكة العربية السعودية، كما أبدى جلالة الملك ومستشاريه وجهات نظرهم حول السياسة الإيطالية في الشرق الأوسط، بشكل تشوبه الحيطة والحذر. هذا مع أن العلاقة مع روما قد وصفت عامة بكونها علاقة طيبة وأقرب ماتوصل إليه جلالة الملك عبد العزيز كان تسليمه بمساورته الشكوك حول السياسة الإيطالية في

البحر الأحمر وأنه توصل لمعالجة هذا الموقف إلى ضرب بريطانيا وإيطاليا معاً. وفيما يتعلق بمستقبل التعاون مع ألمانيا أعرب جلالة الملك عبد العزيز عن استعداده بالتزام حالة الحياد الإيجابي حال نشوب حرب أوربية. أما عن الأمور التي طلبها من ألمانيا في المقابل فقد كان أولها الدعم المعنوي في حالة أي تدخل أجنبي في الشئون السعودية عن طريق قوة ثالثة. أما المساعدة الثانية فكانت تتعلق بتسليح جيش بلاده حفاظاً على استقلاله.

ومع ذلك، فلم يحظ تفاؤل جروبا لما اعتبره نجاحاً لبعثته بقبول على وجه الإطلاق، لدى مكتب الخارجية في برلين. وراح الملك عبد العزيز يقارن الحياد الإيجابي بفهمه لكارثة أثيوبيا، فلم يأخذ برأي حاشيته عندما دعت بريطانيا وعصبة الأمم المتحدة إلى مقاطعة موسوليني. كان منطقه في ذلك، مع الأخذ في اعتبارنا أنه حامي الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، أنه لا يجب توريط دار الإسلام في مشاكل السياسات الدولية. وعلى النقيض من ذلك فقد بذل مكتب الخارجية الألماني كل مساعيه من أجل التوصل إلى تعهدسعودي يكفل التزام سياسة أكثر فاعلية في الحياد الإيجابي، حالة حدوث حرب. وتلت ذلك حلقة المفاوضات، وكانت حلقة المفاوضات التالية والحاسمة في منتصف عام ١٩٣٩ والتي أفتتحت بحادثة كان المقصود من ورائها شد انتباه العالم وذلك عن طريق إخراج عناوين رئيسة مبهرة لما يحدث في العالم مثل: «مساعي برلين»، و«ذئب الصحراء»، و«هتلر في طريقه إلى العرب» كان الترتيب الحاذق في استقبال هتلر لخالد القرقني في عودته من أبيرسالزبيرج في ١٧ يونيه قد سبقته رحلة فون هينتج الخاصة إلى الشرق الأوسط والذي توقف خلالها في بغداد، وكان المقصود من هذه الزيارة موافاة جروبا بالخط الذي ينتهجه مكتب الخارجية فيما يختص بمسألة الحياد السعودي.

وأخيراً، وفي محاولة لجذب الملك عبد العزيز الذي عرف بحرصه وحيطته لخط التفكير الألماني، فقد ووفق على منح خالد القرقني في ١٧ يوليه ١٩٣٩م صفقة أسلحة مكوّنة من ٨,٠٠٠ بندقية، بالإضافة إلى إقامة مصنع صغير لخرطوش البنادق في المملكة، كما تم إرسال ٤٠٠٠ بندقية كهدية للملك عبد العزيز ولإثبات حسن المعاملة.

أما عن حقيقة إسقاط الحكومة الألمانية كافة الطلبات في النهاية بقصد إعلان سياسة حياد إيجابي فعال كشرط لبيع الأسلحة، فقد تم شرح ذلك في فترة مؤخ ة، والذي كان الهدف من

ورائه رغبة ألمانيا في تقويم الفهم السعودي للاتفاقية الألمانية السوفيتية المبرمة في صيف عام ١٩٣٩م .

وحقيقة الأمر التي تبلورت مؤخراً أمام الديبلوماسيين الألمان أن سياسة الملك عبد العزيز لم تكن تؤدي إلى إثارة بريطانيا وإيطاليا ضد بعضهما البعض فحسب، ولكنها أيضاً كانت تؤدي إلى إثارة ألمانيا ضدهما في الشرق الأوسط . ولأن بريطانيا وإيطاليا كانتا تنتهجان سياسة المصالح الأمبريالية في الشرق الأوسط ، فقد كان من قبيل المحتمل أن يصلا إلى تسوية تلحق الضرر والأذى بالأراضي العربية ، كما كان الحال بين المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة، ويدل على ذلك إنفراج التوتر في العلاقات بين هاتين الدولتين ، الصادر في الثاني من يناير سنة ١٩٣٧م وكذلك في الإتفاقية الأنجلو - إيطالية في أبريل سنة ١٩٣٨م والخاصة بدائرة المصالح المشتركة في البحر الأحمر .

خاتمـــــة

كما أوضحنا آنفاً، فإن العلاقة السعودية الألمانية إبّان عهد جلالة الملك عبد العزيز قد أملتها بقدر كبير وبصورة مشتركة إعتبارات السياسة الإقليمية، ذلك أنه بينما كانت ألمانيا مقيّدة بنظامها المزدوج في صنع سياستها الخارجية، فقد حاول الملك عبد العزيز بشكل يفوق الحسبان استخراج تعهد محدد من برلين في مجالات العلاقات الديبلوماسية والإقتصادية والسياسية المشتركة، والتي كان يأمل من ورائها زيادة فعالية مناورته إزاء الإعتداءات والإنتهاكات البريطانية والإيطالية في المنطقة. وفي الواقع فإنه قد لا يكون مدركاً تماماً حقيقة أن ألمانيا في أواخر الثلاثينات، وبعزلها عن بترول الشرق الأوسط، وسياسة اقتصادها الذاتي، وانسحابها من عصبة الأمم ، قد آثرت فرض عزلة ذاتية ونهج سياسة دفاع قومي كمقدمة للحرب التي سعى إليها هتلر في أوروبا. ومن الناحية الأخرى ، فإنه من المؤكد أن يكون الملك عبد العزيز قد تفهم تماماً أنه لم تكن لدى ألمانيا سياسة شرق أوسطية محسوبة على الإطلاق. ويجمل القول أن الملك عبد العزيز بالتزامه سياسة الحياد هذه، قد أظهر حرصاً عاقلاً وحذراً غير عادي.